جمهورية مصر العربية
وزارة التجارة والصناعة
جهاز مكافحة الدعم والإغراق والوقاية
إعلان رقم ٢ لسنة ٢٠١٦

بشأن إنهاء تحقيق الوقاية ضد الواردات من صنف السكر الأبيض

طبقًا لأحكام القانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٩٨ بشأن حماية الاقتصاد القومى من الآثار الناجمة عن الممارسات الضارة فى التجارة الدولية ولائحته التنفيذية الصادرة بالقرار الوزارى رقم ٥٤٩ لسنة ١٩٩٨ وتعديلاتها، ويشار إليها فيما بعد بـ«اللائحة التنفيذية» ؛

ووفقًا لأحكام المادة (١٠) من اللائحة ، أصدر وزير التجارة والصناعة القرار الوزارى رقم (١٠١) بتاريخ ٢٠١٦/٢/٧ والمنشور بجريدة الوقائع المصرية بالعدد رقم ٣١ (تابع) بتاريخ ٢٠١٦/٢/٨ بشأن إنهاء تحقيق الوقاية ضد الواردات من صنف السكر الأبيض دون فرض رسوم نهائية .

أولاً - الإجراءات :

بتاريخ ٢٠١٥/٤/١٦ قامت سلطة التحقيق من تلقاء نفسها وفقًا لأحكام المادة (٢٠) والمادة (٨٢) من اللائحة بعرض تقرير على اللجنة الاستشارية توصى فيه ببدء التحقيق وفرض رسوم وقائية مؤقتة على الواردات من صنف السكر الأبيض ، حيث وافقت اللجنة على ما انتهت إليه توصية سلطة التحقيق وقامت بدورها برفع توصيتها للسيد وزير الصناعة والتجارة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة .

بتاريخ ٢٠١٥/٤/١٦ وافق السيد الوزير على بدء إجراءات التحقيق وفرض رسوم وقائية مؤقتة ، وأصدر القرار الوزارى رقم ٢٨٨ لسنة ٢٠١٥ بفرض رسوم وقائية مؤقتة على الواردات من صنف السكر الأبيض بنسبة قدرها (٢٠٪) من القيمة CIF وبحد أدنى ٧٠٠ جنيه / طن من البند الجمركى (١٧ ٠١ ٩٩ ٩٠) ولمدة لا تتجاوز ٢٠٠ يوم وفقًا لأحكام المادتين (١٠) و(٨٢) من اللائحة التنفيذية .

بتاريخ ٢٠١٥/٤/١٦ تم إخطار لجنة الوقاية بمنظمة التجارة العالمية ببدء التحقيق وفرض رسوم وقائية مؤقتة وفقًا لأحكام المادتين (١٢/١/أ ، ١٢/٤) من اتفاق الوقاية .

بتاريخ ٢٠١٥/٤/١٩ تم نشر القرار الوزارى رقم ٢٨٨ لسنة ٢٠١٥ بجريدة الوقائع المصرية بالعدد ٨٩ تابع (أ) .

بتاريخ ٢٠١٥/٤/٢٣ تم نشر الإعلان رقم ٥ لسنة ٢٠١٥ بجريدة الوقائع المصرية بالعدد ٩٣ تابع (أ) ببدء تحقيق الوقاية وفرض رسوم وقائية مؤقتة ضد الزيادة الكبيرة فى الواردات من صنف السكر الأبيض وفقًا لنص المادة (٢٢) من اللائحة التنفيذية .

خلال الفترة من ٢٠١٥/٥/٤ إلى ٢٠١٥/٥/٢٠ تم إرسال إعلان بدء التحقيق وقوائم الاستقصاء إلى الأطراف المعنية وتم منح كل طرف ٣٧ يومًا من تاريخ الاستلام كمهلة للرد وفقًا لأحكام المادة (٢٣) من اللائحة التنفيذية .

فى الفترة من ٢٠١٥/٦/٣ إلى ٢٠١٥/٦/٢٥ تلقت سلطة التحقيق الردود على قوائم الاستقصاء وتعليقات الأطراف المعنية .

بتاريخ ٢٠١٥/٨/١٠ تم عقد جلسة الاستماع العلنية بحضور الأطراف المعنية والأطراف ذات المصلحة .

خلال الفترة من ٢٠١٥/٨/١٠ حتى ٢٠١٥/٨/١٧ تلقت سلطة التحقيق التعليقات على جلسة الاستماع من الأطراف المعنية .

خلال الفترة من ٢٠١٥/٩/٦ حتى ٢٠١٥/٩/١٠ قامت سلطة التحقيق بزيارات التحقق الميدانية للصناعة المحلية وذلك للتحقق من صحة البيانات المقدمة والاطلاع على الدفاتر المالية والمستندات المؤيدة للبيانات المقدمة من الصناعة المحلية .

بتاريخ ٢٠١٥/٩/٣٠ تم عقد مشاورات مع الاتحاد الأوروبى بناءً على طلبه .

بتاريخ ٢٠١٥/١٠/١٨ تم إرسال تقرير الحقائق الأساسية والاستنتاجات إلى الأطراف المعنية .

خلال الفترة من ٢٢ - ٢٠١٥/١٠/٢٦ تم تلقى تعليقات بعض الأطراف المعنية على تقرير الحقائق الأساسية والاستنتاجات .

بتاريخ ٢٠١٥/١٢/٢ عرضت سلطة التحقيق تقريراً نهائيًا على اللجنة الاستشارية أوصت فيه بإنهاء التحقيق دون فرض رسوم نهائية مع رد قيمة التدابير المؤقتة التى جرى تطبيقها أثناء فترة سريان القرار الوزارى رقم ٢٨٨ لسنة ٢٠١٥ إلى دافعيها ، وقد وافقت اللجنة الاستشارية على توصية سلطة التحقيق .

بتاريخ ٢٠١٦/٢/٧ أصدر السيد وزير التجارة والصناعة القرار الوزارى رقم (١٠١) بإنهاء إجراءات تحقيق الوقاية التى اتخذت ضد الواردات من صنف السكر الأبيض دون فرض رسوم نهائية مع رد قيمة التدابير المؤقتة التى جرى تطبيقها أثناء فترة سريان القرار الوزارى رقم ٢٨٨ لسنة ٢٠١٥ إلى دافعيها .

بتاريخ ٢٠١٦/٢/٨ تم نشر القرار الوزارى رقم ١٠١ لسنة ٢٠١٦ بجريدة الوقائع المصرية بالعدد ٣١ (تابع) .

ثانيًا - المنتج محل الشكوى :

السكر الأبيض والذى يخضع للبند الجمركى (١٧ ٠١ ٩٩ ٩٠) من التعريفة الجمركية المنسقة .

ثالثًا - الصناعة المحلية :

تمثل الصناعة المحلية كل من شركة الدقهلية للسكر ، والشركة المصرية المتحدة للسكر (صافولا) ، وشركة النيل للسكر ويمثل مجموع إنتاجها (٣٨٪) من إجمالى الإنتاج المحلى للمنتج المثيل .

رابعًا - إنهاء التحقيق :

توصلت سلطة التحقيق فى ضوء ما ورد إليها من ردود على قوائم الاستقصاء وتعليقات الأطراف المعنية وكذا المعلومات المتاحة لديها إلى انخفاض حجم الواردات خلال الفترة من ٢٠١٢ حتى ٢٠١٤ وتحسن غالبية مؤشرات الصناعة المحلية خلال نفس الفترة ، وخلال الربع الأول من ٢٠١٥ زاد حجم الواردات وصاحب ذلك استمرار تحسن غالبية مؤشرات الصناعة المحلية مقارنة بفترة مثيلة من ٢٠١٢ ، الأمر الذى ينتفى معه توافر الضرر الجسيم الوارد بنص المادة ٤-١ (أ) من اتفاق الوقاية .

خامسًا - عنوان المراسلة :

وزارة التجارة والصناعة

جهاز مكافحة الدعم والإغراق والوقاية

مدينة نصر – شارع امتداد رمسيس – أبراج المالية

البرج السادس – الدور التاسع

تليفون : ٢٣٤٢٢٤٤٨ – ٢٠٢ . .

فاكس : ٢٣٤٢٠٧٨٤ ، ٢٣٤٢٠٧٧٩ – ٢٠٢ . .

البريد الإلكترونى : itpd@tas.gov.eg